



# السردية الإيرانية الجديدة: النظام ليس في عجلة من أمره لكن على واشنطن أن تكون كذلك

بواسطة [عومير كرمي](#)

فبراير

متوفر أيضاً باللغات:

/ [English](#)

[Farsi](#)

عن المؤلفين

[عومير كرمي](#)

عومير كرمي كان زميل عسكري زائر في معهد واشنطن في عام 2017 .



تحليل موجز

في 8 كانون الثاني/يناير أوضح المرشد الأعلى علي خامنئي أن إيران ليست "في عجلة من أمرها" لعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي وأنه إذا لم يتم رفع العقوبات مسبقاً فإن عودة الولايات المتحدة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» ربما تكون ضارة أيضاً" للجمهورية الإسلامية ومن خلال التنفيذ الدؤوب لقانون البرلمان المناهض لـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» والإدلاء بتصريحات عامة حول "القطط المحاصرة" و "إغلاق النوافذ" سعت طهران إلى منح واشنطن شعور بالإلحاحية لكن هذه المقاربة قد تكون سلاحاً ذا حدين

في 8 كانون الثاني/يناير أوضح المرشد الأعلى علي خامنئي أن إيران ليست "في عجلة من أمرها" لعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي وأنه إذا لم يتم رفع العقوبات مسبقاً فإن عودة الولايات المتحدة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» ربما تكون ضارة أيضاً" للجمهورية الإسلامية وقد زاد هذا الموقف تعنتاً في خطاب ألقاه في 7 شباط/فبراير دحض فيه المقترحات الخاصة بأي آلية تسلسلية يقوم فيها كلا البلدين بخطوات تدريجية للعودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة». وبدلاً من ذلك شدد على أنه بعد موافقة واشنطن على رفع العقوبات "سوف تتحقق إيران مما إذا كان قد تم رفعها بالفعل" وعندها فقط تستأنف التزاماتها النووية ومن بعد ثلاثة أيام وافق الرئيس حسن روحاني على هذه السردية معلناً أنه يدعم "المفاوضات مع الأعداء" في إطار المصالح الوطنية للجمهورية الإسلامية ومشيراً إلى أن طهران ستفي بالتزاماتها حالما تتفقد الولايات المتحدة والأطراف الأخرى التزاماتها

وهذه التصريحات هي مجرد جزء من حملة أوسع للنظام لإظهار لواشنطن أن إيران لن تصل إلى طاولة المفاوضات من موقع ضعف بل بوحدة واضحة للهدف ومن بعد أيام من خطابه في 8 كانون الثاني/يناير نشر مكتب خامنئي سلسلة من المقابلات مع أعضاء "مجلس مراقبة «خطة العمل الشاملة المشتركة»" وهي هيئة اختار أعضائها للإشراف على الأنشطة الإيرانية المتعلقة بالاتفاق النووي وأجريت المقابلات مع رئيس "مجلس الشورى" الإسلامي محمد باقر قاليباف ورئيس "مجلس الشورى" السابق علي لاريجاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف وعلي أكبر صالح من "منظمة الطاقة الذرية الإيرانية" والسكرتير السابق لـ "المجلس الأعلى للأمن

القومي" سعيد جليلي ووزير الخارجية السابقان كمال خرازي وعلي أكبر ولايتي وكان الهدف من نطاق هذه القائمة واقدمية أعضائها هو إثبات أن النظام متفق تماماً مع أفكار خامنئي

وكانت الرسائل المحددة الواردة في هذه المقابلات متطابقة تقريباً وهي: أن الهدف النهائي لإيران ليس التوصل إلى اتفاق مع واشنطن بل إزالة جميع العقوبات وبما أن النظام ليس في عجلة من أمره للتوصل إلى اتفاق فيمكنه الانتظار ليرى كيف تتصرف إدارة بايدن قبل اتخاذ المزيد من القرارات بشأن سياسته النووية وقدّمت تصريحات قاليباف وظيف مقدمة لخطاب المرشد الأعلى في 7 شباط/فبراير من خلال التوضيح بأن عودة الولايات المتحدة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» «على الورق» لن تكون كافية - بل سيحتاجون إلى رؤية دليل على أنه بإمكان إيران بيع النفط مجدداً واستيراد وتصدير البضائع والوصول إلى أصولها المالية المجمدة في الخارج واستخدام النظام المصرفي الدولي

واستمرت هذه السردية بعد أن تولّى الرئيس بايدن منصبه وعندما أصرت الإدارة الأمريكية الجديدة على عودة إيران إلى التزاماتها النووية قبل رفع العقوبات ردّ قائد «الحرس الثوري الإسلامي» حسين سلامي في 31 كانون الثاني/يناير بأن إيران "ليست في عجلة من أمرها" للعودة إلى الاتفاق ويمكنها الاستمرار في العيش تحت العقوبات. وعندما ظهرت تقارير في 5 شباط/فبراير تفيد بأن فريق بايدن كان يفكر في تخفيف بعض المشاكل المالية الإيرانية من دون رفع العقوبات انهال المعلقون بالانتقادات عبر وسائل الإعلام الإيرانية وسخرت صحيفة "جافان" المتشددة من الفكرة وشبّهتها بتقديم "الشوكولاتة بدلاً من رفع العقوبات" بينما خلصت صحيفة "كيهان" - التي تعتبر على نطاق واسع بمثابة الناطقة بلسان خامنئي - إلى أن "بايدن لن يرفع العقوبات".

وأدلى ظريف بالعديد من التصريحات البارزة بهذا الخصوص أيضاً. فقد ذكّر واشنطن في 6 شباط/فبراير بأن موسم الحملة الانتخابية الرئاسية في إيران هذا العام سيبدأ في غضون أسابيع قليلة محذراً من أن "الوقت ينفذ وكلما ترددوا ستتكدّ الولايات المتحدة خسارة أكبر". وفي 10 شباط/فبراير صرّح قائلاً: "مع وجود إدارة جديدة في الولايات المتحدة هناك فرصة لتجربة مقارنة جديدة لكن النافذة الحالية عابرة وبمضيّ ستضطر حكومتني إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات العلاجية ... ولا يمكن تجنب ذلك إلا إذا قررت الولايات المتحدة أن تتعظ من فشل ترامب الأقصى بدلاً من الاعتماد عليه".

وقد كررت تحذيرات ظريف بشأن "النافذة" تحذيرات أخرى وجهها مسؤولون آخرون في 25 كانون الثاني/يناير أكد سفير إيران في الأمم المتحدة ماجد تاخت رافانوشي أنه على واشنطن التحرك بسرعة قبل أن تتخذ طهران خطوة أخرى نحو تقليل التزاماتها المنصوص عليها في «خطة العمل الشاملة المشتركة» ثم حذر من أن "النافذة تُغلق". وفي اليوم التالي صرّح المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيع أن "واشنطن لا تملك متسعاً من الوقت" للتعامل مع إيران وأن "نافذة الفرصة ضيقة جداً".

### حديثاً عن المواعيد النهائية وتلويحاً بتهديدات كبيرة

في الثاني من كانون الأول/ديسمبر صادق "مجلس صيانة الدستور" على مشروع قانون للمجلس بعنوان "خطة العمل الاستراتيجية لرفع العقوبات وحماية مصالح الأمة الإيرانية". وبموجب هذا القانون يتوجب على حكومة الرئيس روحاني تقليص التزامات إيران بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» إذا لم يتم تلبية مطالبها برفع العقوبات وتشمل هذه المطالب إزالة جميع العقوبات أمام صادرات النفط الإيرانية وإمكانية الوصول إلى العملات الأجنبية وتطبيع العلاقات المصرفية.

في بادئ الأمر حاول فريق روحاني المماثلة في تنفيذ القانون لكنه رضخ في النهاية بعد تدخل خامنئي وفقاً لبعض التقارير ثم بدأ بتنفيذ الشرط الأول المنصوص عليه في القانون وهو استئناف تخصيص اليورانيوم بنسبة تصل إلى 20 في المائة وهو ما يتجاوز بكثير الحد المسموح به في «خطة العمل الشاملة المشتركة». وعندما زار قاليباف منشأة "فوردو" في 28 كانون الثاني/يناير للإشراف على تنفيذ القانون صرح بأن إيران راكمت أساساً 17 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمائة وخلال الزيارة نفسها أعلن المتحدث باسم "منظمة الطاقة الذرية الإيرانية" بهروز كمالوندي أن النظام سيقوم بتركيب 1000 جهاز طرد مركزي متقدم في منشأة "نطنز" خلال الأشهر الثلاثة المقبلة وفقاً لأحكام القانون

وبعد ساعات قليلة على خطاب خامنئي في 7 شباط/فبراير حدّر ظريف من أنه إذا لم يتم رفع العقوبات بحلول 21 شباط/فبراير فسوف تتخذ طهران الخطوة التالية المنصوص عليها وتحذ من عمليات التفتيش التي تنفذها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ووفقاً للقانون الجديد إذا عجزت الأطراف الأخرى في «خطة العمل الشاملة المشتركة» - أي أوروبا وروسيا والصين - عن الوفاء بالتزاماتها بالكامل يجب على حكومة روحاني "التوقف عن السماح بعمليات التفتيش بما يتعدى إطار اتفاقيات الضمانات مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»". ومن الناحية العملية قد يعني ذلك وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي وهو إجراء خاص بـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» الذي يوسّع نطاق التزامات الدولة العضو ويزيد من قدرة «الوكالة» على التحقيق في المنشآت والأنشطة النووية غير المعلنة وبموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة» وافقت إيران على "التنفيذ الطوعي" لهذه المتطلبات الإضافية

غير أن لهجة التحذيرات الإيرانية ازدادت حدة في 8 شباط/فبراير عندما أشار وزير الاستخبارات محمود علوي إلى أن فتوى خامنئي

السابقة ضد تطوير الأسلحة النووية قد يتم إبطائها إذا تعرّض النظام لضغوط شديدة. وقال في هذا السياق: "إذا حاصرت قطة فقد تفعل شيئاً لن تفعله إذا كانت حرة". وانتقدت وكالة أنباء "تسنيم" المحافظة تصريحات علوي وزعمت أن أقواله تتعارض مع مصالح إيران القومية وقد استخدمها الغرب لتبرير فرض المزيد من الضغوط.

## التداعيات السياسية

طوال الحملة الإيرانية المتمثلة بـ "لسنا في عجلة من أمرنا" شددت طهران مراراً وتكراراً على أنها تعلّمت دروسها من "تجربة" خطة العمل الشاملة المشتركة". وانطلاقاً من تعليقات خامنئي الأخيرة يمكن القول إن أحد تلك الدروس هو أن رفع العقوبات ليس على الإطلاق عملية سهلة لها آثار فورية ملحوظة وبالتالي من المحتمل أن يكون متشككاً من أي آلية معقدة يقترحها الغرب لتنسيق عملية رفع العقوبات بموازاة عودة إيران إلى الامتثال النووي معتبراً ذلك فحاً محتملاً آخر.

ومن وجهة نظر خامنئي قد يكون أفضل بديل في الوقت الحالي هو التصرف بلامبالاة إزاء السياسة الأمريكية ووضع عتبة عالية لمعاودة الانضمام إلى الاتفاق النووي. وبذلك تصبح الكرة في ملعب واشنطن وتُعفى طهران من خطر الإضرار بموقعها المستقبلي في المفاوضات بشأن رفع العقوبات.

ومن خلال ممارسة هذا النوع من اللعب الخشن قد يجعل خامنئي الأمر أكثر صعوبة عليه في حفظ ماء الوجه أمام الجماهير المحلية والخارجية إذا اختار لاحقاً القيام بتنازلات - وهذه مخاطرة خاضها في عام 2015 عندما خُفّف من خطوطه الحمراء العلنية واتخذ المسار العملي القاضي بالسماح بإبرام الاتفاق النووي ما أن أصبح ذلك من مصلحته ومع ذلك يجب التذكّر أنه تمسك بموقفه المتشدد ضد أي اتفاق طيلة عقد كامل قبل عام 2015 حتى بعد إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وفرض العقوبات الأولية. ومن الممكن أن يغيّر خامنئي رأيه مرة أخرى لكن يبدو أنه لم يصل إلى هذه المرحلة بعد وأي محاولة لوضع جدول زمني للتغيير التالي في موقفه تنطوي على احتمال حدوث خطأ كبير.

ومن الناحية العملية والفورية إذا أوقفت إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي فقد يعيق ذلك بشكل كبير قدرة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» على مراقبة البرنامج النووي والتحقيق في الأنشطة السرية المشتبه بها ومعالجة المخاوف العديدة التي أُثيرت على مر السنين. ومن بينها التقارير الأخيرة التي أفادت عن العثور على مواد مشعة في مواقع منعت فيها طهران عمليات التفتيش في الماضي. وقد تتسبب مثل هذه الخطوة في إلحاق ضرر أكثر مما تشكل قيمة له. حيث أنها قد تستفز الغرب وربما أيضاً تثير عداوة روسيا والصين.

**عومير كرمي** هو زميل زائر سابق في معهد واشنطن قاد سابقاً الجهود التحليلية والبحثية لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" المتعلقة بالشرق الأوسط.



عرض / طباعة ملف "بي.إ.دي.إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

BRIEF ANALYSIS

## Making Libya's Berlin Process Work

//

Ben Fishman ,  
Anas El Gomati



BRIEF ANALYSIS

## Preventing Domestic Terrorism: The DHS Approach and the New U.S. Strategy

June 23, 2021, starting at 1:00 p.m. EDT

John D. Cohen



مقالات وشهادة

## هل كان البحر الأبيض المتوسط في بال جو بأبدن عند لقائه بيوتين

يونيو

آنا بورشفسكايا

TOPICS

السياسة الأمريكية

انتشار الأسلحة

الشؤون العسكرية والأمنية

المناطق والبلدان

إيران

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الإشعارات بالبريد  
الإلكتروني



THE  
WASHINGTON INSTITUTE  
*for Near East Policy*

19th Street NW – Suite 500 1111

Washington D.C. 20036

Tel: 202-452-0650

Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)

[غرفة الصحافة](#)

[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /

[حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /

[نهج الخصوصية](#) /

[الحقوق والأذونات](#)